الصباح الاقتصادية
12
العدد 2886 - السنة العاشرة
الأحد 18 المحرم 1439 - الموافق 8 أكتوبر 2017
Sunday 8 October 2017 - No.2886 - 10th Year

أعلى 0.6 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة

«الشال»: 12.3 مليار دينار.. جملة الإيرادات النفطية المتوقعة للسنة المالية الحالية

■ عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة في نهاية سبتمبر 2017 ارتفع إلى 18.232 حساباً

أداء البورصة شهد نشاطاً كبيراً خلال الأسبوع الماضي

■ إجمالي أدوات الدين العام ارتفع ليصبح 3.967 مليار دينار في نهاية يونيو 2017

معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر سبتمبر 52.3 دولاراً

■ 541 مليار دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2017

■ نصيب القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي 2016 بلغ 25348.9 مليون دينار

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الاسبوعي انه بانتهاء شهر سبتمبر 2017، انتهى النصف الأول من السنة المالية الحالية 2017/2018، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر سبتمبر، نحو 52.3 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعاً بما قيمته 3.8 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 7.8% عن معدل شهر أغسطس البالغ نحو 48.5 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو 7.3 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 16.2%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2017، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر سبتمبر 2017 أعلى بنحو 17% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 18.7- دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -أغسطس 2017/-2018 الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية شهر أغسطس الفائت، نحو 5.304 مليار دينار كويتي، وعليه، فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية، لمجمل السنة المالية، نحو 12.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 0.6 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة والبالغة نحو 11.7 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 13.9 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم، باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزاً افتراضياً قيمته نحو 6 مليار دينار كويتي. وإذا افترضنا توفيراً في جملة المصروفات بحدود 6.3% أسوة بالسنة المالية الفائتة، سوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 18.6 مليار دينار كويتي، وهو مجرد تقدير، حيثما سوف تسجل الموازنة العامة عجزاً تتراوح قيمته ما بين 4.5 إلى 5 مليار دينار كويتي.

خصائص التداول في بورصة الكويت - سبتمبر 2017

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/09/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، وتصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 49.44% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (47.2% للشهور التسعة الأولى من عام 2016)، و49.39% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (42.1% للشهور التسعة الأولى من عام 2016). وباع المتعاملون الأفراد أسهما بقيمة 2.341 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 2.339 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 2.576 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (17.3% للفترة نفسها 2016)، و21% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (15.4% للفترة نفسها 2016)، وباع أسهما بقيمة 1.078 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 994.349 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 83.403 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 20.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (32.8% للفترة نفسها 2016)، و20.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (27% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 984.091 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 977.522 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 6.569 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (9.6% للفترة نفسها 2016)، و7.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (8.6% للفترة نفسها 2016)، واشترى أسهما بقيمة 418.032 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 338.622 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 79.410 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 4.203 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 88.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (85.6% للفترة نفسها 2016)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 4.106 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.7%، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (86% للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، بنحو 96.549 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على انحسار في ثقة المتعاملين المحليين.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 9.1%، (10.1% للفترة نفسها 2016)، واشتروا ما قيمته 432.289 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 364.931 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (11.2% للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 67.358 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 4.2%، (3.8% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 196.534 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 3.5%، (3.2% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 167.343 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 29.191 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 87.7% للكويتيين و8.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.8% للكويتيين و10.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة.

ارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 16.8%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية سبتمبر 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 37.8%- ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية سبتمبر 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2017، نحو 18.232 حساباً، أي ما نسبته نحو 4.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 19.200 حساباً في نهاية المسطس 2017، أي ما نسبته نحو 5.1% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 5-% خلال شهر سبتمبر 2017.

إحصاءات مالية ونقدية - يونيو 2017

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر يونيو 2017، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ ابريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 150 مليون دينار كويتي، ليصبح 3.967 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2017، أي ما نسبته نحو 11.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2016 البالغ نحو 33.5 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 2.000%، ولمدة سنتين 2.250%، ولمدة 3 سنوات 2.500%، ولمدة 5 سنوات 3.000%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي قيمة أدوات الدين العام.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2017، قد بلغ نحو 35.541 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 653.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.9%، عما كان عليه في نهاية مارس 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14.754 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 41.5%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.634 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2017)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.8%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.480 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 71% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.846 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 19.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.109 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.012 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.5% من الإجمالي، (نحو 7.812 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، وللقطاع التجارة نحو 3.401 مليار

دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.6%، (نحو 3.250 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2017)، ولقطاع المقاولات نحو 2.070 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.8% (نحو 2.112 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2017)، ولقطاع الصناعة نحو 1.923 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.790 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2017)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.317 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.7%، (نحو 1.354 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2017).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41.592 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 66.5% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بانخفاض بلغ نحو 352.5 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية مارس 2017، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.8%-، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 34.599 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 83.2%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 32.139 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 92.9%، وما يعادل نحو 2.460 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية مارس 2017، فتذكر النشرة، أنه قد واصل ارتفاعه على أسعار الفائدة بالعملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.710 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.729 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.679 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2017، نحو 0.572 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.648 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.672 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.571 نقطة، لودائع 12 شهرا، وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في يونيو 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 303.370 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بلغ نحو0.6%. مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2017، عندما بلغ نحو305.152 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي.

الناتج المحلي الإجمالي 2016

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء، على موقعها الإلكتروني، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2016، والذي بلغ نحو 33506.6 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 110.9 مليار دولار أمريكي، وقد عدلت الإدارة أرقام عام 2015، إلى الأعلى، لتصبح نحو 34473.3 مليون دينار كويتي، بدلا من نحو 34314.6 مليون دينار كويتي، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو +0.5%، وليبلغ معدل النمو الاسمي، في عام 2015، مقارنة بمثيله في عام 2014، نحو 25.5%-. يعد أن كان نحو 25.9%-. وعليه، فإن معدل النمو الاسمي كان سالبا، في عام 2016، مقارنة بعام 2015، وسجل انخفاضا بنسبة 2.8%-، وانخفض نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، من نحو 11311 دينارا كويتيا، في عام 2014، إلى نحو 8132 دينارا كويتيا في عام 2015، وإلى نحو 7536 دينارا كويتيا، في عام 2016، وهو ما يعادل نحو 24.9 الف دولار أمريكي، أي بانخفاض بلغت نسبته نحو 7.3%-.

وضمنه بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، نحو 23857.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً عن مستواه في عام 2015 بنسبة 5.3%، ويمثل ما نسبته 71.2%، من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بان هذه النسبة كانت نحو 46.7% و65.7%، في عامي 2014 و2015، على التوالي. وانخفض صافي الادخار من نحو 7752.5 مليون دينار كويتي، في عام 2015، إلى نحو 5387.8 مليون دينار كويتي، في عام 2016، أي بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته 30.5%-. وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 18%، من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغ نصيب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 12715.8 مليون دينار كويتي، نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وإنتاجه، مقابل نحو 14775 مليون دينار كويتي في عام 2015، أي بانخفاض بلغت نسبته نحو 13.9%-، كما بلغت مساهمته، شاملاً الخدمات ذات الصلة، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 38.3%، بانخفاض من نحو 43.2%، في عام 2015. وسترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي، في الاقتصاد، بما نسبته نحو 7.3%، إذا أضفنا مساهمة المنتجات النفطية المكررة.

وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 25348.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة من نحو 24838.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 2.1%. وبلغت مساهمة هذه القطاعات، في الناتج المحلي الإجمالي، ما نسبته نحو 75.7%، مرتفعة من نحو 72.1%. وأكبر القطاعات، غير النفطية، مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هو قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية -وهو في معظمه، قطاع عام- وبلغت مساهمته، نحو 8906 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 26.6%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي. أما قطاع الخدمات المالية، وضمنه المؤسسات المالية -أي بنوك وشركات استثمار-، التأمين، العقارات وخدمات الأعمال -وهو في معظمه، قطاع خاص- فقد أسهم بما قيمته 7119.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 21.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات، الذي أسهم بنحو 2570.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 7.7%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 437.5 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 12.3 نقطة، ونسبته 2.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 74.5 نقطة، أي ما يعادل 20.5% عن إقفال نهاية عام 2016.

	اسم الشركة	مرة القديمي 2017/10/05	مرة القديمي 2017/09/28	الفرق %	قفل 2016	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	467.2	450.0	3.8	362.9	28.7
2	بنك الخليج	207.2	194.2	6.7	195.0	6.3
3	البنك التجاري الكويتي	375.3	389.4	(3.6)	349.7	7.3
4	بنك بوبيان	203.0	203.0	0.0	196.4	3.4
5	بنك الكويت الدولي	266.8	257.4	3.7	214.7	24.3
6	بنك برقان	389.9	394.6	(1.2)	361.0	8.0
7	بنك وربة	354.9	345.9	2.6	283.4	25.2
8	بيت التمويل الكويتي	1,508.8	1,469.4	2.8	1,172.1	28.7
	القطاع المصرفي	468.6	456.1	2.7	379.3	23.5
9	التسهيلات التجارية	136.4	136.4	0.0	112.6	21.1
10	الاستثمارات المالية	308.8	306.4	0.8	251.3	22.9
11	الاستثمارات الوطنية	147.2	137.2	7.3	119.5	23.2
12	شركة الكويت للتجارة	797.8	795.5	0.3	1,114.2	(28.4)
13	المستقبل للتعليم والاستثمار	66.2	62.1	6.6	57.6	14.9
	قطاع الاستثمار	269.7	266.7	1.1	311.7	(13.5)
14	الكويت للتأمين	60.6	60.6	0.0	61.7	(1.8)
15	الخليج للتأمين	456.2	456.2	0.0	382.1	19.4
16	أهلية التأمين	159.4	159.4	0.0	170.9	(6.6)
17	وربة للتأمين	78.6	78.6	0.0	83.6	(6.0)
	قطاع التأمين	164.1	164.1	0.0	146.0	6.3
18	عقارات الكويت	106.4	104.6	1.7	100.1	6.3
19	العقارات المتحدة	201.9	201.9	0.0	191.7	5.3
20	الصناعات الوطنية	316.5	311.9	1.5	258.5	22.7
21	الصناعات المعدنية	1,473.8	1,449.6	1.7	1,433.4	2.8
	القطاع العقاري	220.0	217.2	1.3	196.8	12.4
22	مجموعة الصناعات الوطنية	149.2	138.5	7.7	109.0	36.9
23	أسمنت الكويت	691.9	691.9	0.0	618.1	11.9
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	213.5	207.8	2.9	149.9	42.6
	القطاع الصناعي	210.1	204.6	2.7	172.4	21.9
25	أسواق القرين	841.1	841.1	0.0	778.4	8.1
26	المخازن العمومية	3,496.7	3,442.3	1.6	2,406.1	45.3
27	شركة زين	978.2	859.5	13.8	541.1	80.8
28	شركة سنرجي القابضة	12.8	11.7	9.4	11.1	15.3
	قطاع الخدمات	1,267.3	1,190.1	6.5	822.1	54.2
29	تكنو ترنجارة القابضة	220.8	233.3	(5.4)	178.5	23.8
30	شركة الصفاة للضيافة	72.1	72.0	(0.3)	89.0	(19.0)
31	القرينية لتكنية الأمريكية	1,951.0	1,951.0	0.0	2,561.9	(23.8)
	قطاع الأغذية	700.1	703.2	(0.4)	887.2	(21.1)
32	الشركة الوطنية الدولية للصناعة	345.4	354.1	(2.5)	358.3	(3.6)
33	أسمنت الفجيرة	327.0	326.6	0.1	302.4	8.1
34	أسمنت أم القيوين	727.7	727.7	0.0	551.8	31.9
	الشركات غير الكويتية	234.2	236.2	(0.4)	222.6	5.2
	المؤشر العام	437.5	425.2	2.9	363.0	20.5

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت